مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9693

الخميس، 25 تموز/يوليه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد العتروس
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد وودفيلد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالروسية*): قبل أن أدعو مقدمي الإحاطات وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بتعهد روسيا، عندما تولت رئاسة مجلس الأمن في أوائل تموز/يوليه، بالالتزام بالعمل بطريقة شفافة ونزيهة كما تفعل دائماً.

وأود أن أقدم علناً عدداً من التوضيحات بشأن مسألة مشاركة أوكرانيا في جلسات المجلس. لعلكم تذكرون أن أوكرانيا سعت، في آخر مناسبة، في 9 تموز/يوليه (انظر S/PV.9682)، إلى المشاركة في جلسة إحاطة طلبت الوفود الغربية عقدها. ومع ذلك، لم تتلق الرئاسة أي طلب من الوفد الأوكراني بالشكل الصحيح على الرغم من أن الطلبات من هذا القبيل وردت من جميع الوفود الأخرى التي تريد المشاركة في الجلسة بموجب المادة 37. وفي نهاية المطاف، سُمح لأوكرانيا بالمشاركة لأن الطلب المتعلق بذلك جاء من أحد أعضاء مجلس الأمن، من الولايات المتحدة تحديداً.

وقررنا في ضوء ذلك الوضع، في تلك المناسبة، إعفاء زملائنا الأوكرانيين من إعداد وتقديم طلب للمشاركة في الجلسة لأنهم، على عكس جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، يواجهون صعوبات في تقديم طلب وفقاً للممارسة المتبعة بموجب المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت التي تنص على أنه يجوز دعوة ممثلي الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في جلسات مجلس الأمن. واقترحنا، وفقاً لتلك القاعدة، أن يدعو أعضاء المجلس أوكرانيا والاتحاد الأوروبي حتى يتمكن ممثلوهما من الحضور إلى جلسة اليوم للإسهام في المناقشة. وبطبيعة الحال، فإن قرار قبول أو رفض هذه الدعوة حق سيادي لأي دولة ولا يمكن إجبار أي دولة على اتخاذ قرار بطريقة أو بأخرى. غير أن أحد أعضاء المجلس عارض توجيه هذه الدعوة بحجة أنها لن تؤدي إلا إلى ممارسة ضغوط على أوكرانيا والاتحاد الأوروبي وأنه ينبغي لهما مخاطبة مجلس الأمن في حالة رغبتهما في ذلك. وعلى أساس هذا الاعتراض، لم توجَه أي دعوة لأوكرانيا والاتحاد الأوروبي. ويؤسفنا أن هذا ما حدث.

إن الموقف الذي اتخذه العضو المعترض يتعارض مع المادة 37 التي تنص بوضوح على أنه يجوز للمجلس أن يدعو دولة ليست عضواً في المجلس إذا رأى أن مصالحها تتأثر بشكل خاص. وتهدف مشاركة هذه الدولة إلى مساعدة المجلس في اتخاذ قراراته. وهذا هو المقصود من الدعوات بموجب المادة 37 وليس ألا يأتي غير الأعضاء إلى المجلس إلا عندما يريدون ذلك لأن لديهم ما يقولونه. وهذا تفسير منحرف لأساسيات عمل المجلس. فالمجلس ليس خشبة مسرح مفتوحة للهواة أو برنامجاً حوارياً، بل هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين.

طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة.

السيد وودفيلد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لا بد لي من أن أضع الأمور في نصابها بشأن تلك المسألة الإجرائية وقد شرحنا كل ذلك للزملاء في مجموعة الدردشة الخاصة بالمنسقين السياسيين، PC Net. ولكن كما يعلم أعضاء المجلس، فإن الممارسة المتبعة منذ أمد بعيد فيما يتعلق بالإحاطات في المجلس هي أننا نوجه الدعوة إلى غير أعضاء المجلس بناء على طلبهم وليس من المعتاد أن نفعل ذلك بشكل استباقي. وهناك أسباب وجيهة جداً لذلك، ومن وجهة نظرنا، فإن الأمر يتعلق أساساً باحترام عموم أعضاء الأمم المتحدة. وليس للمجلس أن يضغط على غير أعضاء المجلس للمثول أمامنا. والأمر متروك لغير أعضاء المجلس ليقرروا الحالات التي تتعلق فيها مناقشة ما بمصالحهم ومتى يرغبون في التحدث. ولا ينبغي لنا أن نسعى إلى محاولة استدعاء غير أعضاء المجلس. لذا لا نعتقد أننا خرجنا عن الممارسة المعتادة. إننا ببساطة نلتزم بما نفعله دائماً.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر ممثل المملكة المتحدة. كان هذا إلى حد كبير فحوى ما قلته ولكنه صيغ بطريقة مختلفة فحسب. ولكن

كان مغزى الدعوة هو أن الدولة المدعوة كان بإمكانها الإسهام في المناقشات في المجلس.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد أديدجي إيبو، المدير ونائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛ والسيدة كارين كنايسل، محللة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

طلب ممثل فرنسا الكلمة.

السيد دو ريفيير (*تكلم بالفرنسية*): أعتذر عن أخذ الكلمة وسأتكلم بإيجاز ولكنني أفعل ذلك أولاً لتأييد تفسير زميلنا البريطاني، وثانياً لتشجيع الاتحاد الروسي على التقيد ليس بالنظام الداخلي المؤقت للمجلس فحسب، بل أيضاً بميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): لا أود سوى أن أؤيد بإيجاز الرأي الذي أعرب عنه ممثل المملكة المتحدة فيما يتعلق بتلك المسألة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أكرر مرة أخرى، كما سبق أن قلت بوضوح شديد في بياني السابق، أننا نرى أن المجلس هو الذي يدعو الدول إلى المشاركة عندما يرغب في ذلك. وبما أنه لم يكن هناك إجماع في المجلس في هذا الصدد، فإننا لم ندع أولئك الذين كان بإمكانهم الإسهام في مناقشة اليوم لأنها تمس مباشرة هؤلاء الأعضاء في الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيبو.

السيد إيبو (*تكلم بالإنكليزية*): أقدم هذه الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

منذ آخر إحاطة قُدمت إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9658)، في 14 حزيران/يونيه 2024، استمر تقديم المساعدة العسكرية وعمليات نقل الأسلحة والذخائر إلى القوات المسلحة في أوكرانيا في سياق الغزو الشامل الذي شنه الاتحاد الروسي ضد ذلك البلد في 24 شباط/فبراير 2022، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ووفقاً للمعلومات المتاحة للجمهور، أفادت تقارير بأن عمليات النقل تلك شملت أسلحة تقليدية ثقيلة مثل دبابات القتال ومركبات قتالية مدرعة وطائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر ومنظومات مدفعية من العيار الكبير ومنظومات قذائف وطائرات مقاتلة مسيّرة، فضلاً عن ذخائر تعمل عن بعد وأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وذخائرها. كما شملت الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية.

وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن أن دولاً نقلت أسلحة مثل الطائرات المسيرة والقذائف التسيارية والذخائر إلى القوات المسلحة الروسية، أو أنها تخطط لنقلها، وأن تلك الأسلحة تُستخدم في أوكرانيا. إن أي نقل للأسلحة يجب أن يتم بما يتماشى مع الإطار القانوني الدولي المنطبق، بما في ذلك بالطبع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونشعر بالقلق إزاء التقارير المتعلقة باستخدام الذخائر العنقودية والتلوث الواسع النطاق بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في أوكرانيا. وتهدد الألغام والذخائر المتفجرة بصورة مباشرة المدنيين العالقين في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أوكرانيا. فحتى بعد انتهاء القتال، يمكن لتلك الأجهزة الفتاكة أن تلوث المجتمعات المحلية لعقود لاحقة، وهو ما يشكل خطراً يومياً قاتلاً يهدد المجتمع ويعرقل جهود إعادة الإعمار. لذلك يجب أن تظل إحدى أولوياتنا كفالة المشاركة العالمية في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والتنفيذ الكامل تلك الاتفاقيات.

إن تدفق الأسلحة والذخائر إلى أماكن يجري فيها نزاع مسلح يمكن أن يُسهم في التصعيد وينطوي على مخاطر كبيرة من تسريبها

وانتشارها حتى بعد انتهاء النزاع. إن تدابير التصدي لخطر تسريب الأسلحة والذخائر أمر أساسي لمنع المزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا. وهذه الجهود أساسية أيضاً للتعافي بعد انتهاء النزاع. ويتطلب منع تسريب الأسلحة والذخائر شفافية في سلسلة الإمداد وتعاوناً وتبادلاً للمعلومات بين الدول المستوردة ودول العبور والدول المصدرة. إن مخاطر التسريب قائمة في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأسلحة، بما في ذلك التصنيع، وقبل وأثناء النقل، وعند التخزين في مخزونات ما بعد التسليم، والاستخدام النهائي أو التخلص منها. وتشمل التدابير الملموسة لمكافحة التسريب تعزيز ممارسات الوسم وحفظ السجلات والتعقب، والتقييمات الشاملة لمخاطر التسريب قبل النقل، وشهادات المستخدم النهائي، بما في ذلك شروط عدم التسريب، وعمليات التحقق في المرحلة اللاحقة للشحن، ورصد التسريب وتحليله.

في حزيران/يونيه، اجتمعت الدول لاستعراض التقدم المحرز في التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب. وأعربت عن قلقها الجماعي إزاء تصاعد التوترات والأزمات والنزاعات التي تتفاقم بسبب الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة، مما يزيد من مخاطر تسريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى متلقين غير مصرح لهم. واعتمدت الدول، بتوافق الآراء، تدابير عملية المنحى للفترة 2024–2030 من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه طوال دورة حياتها.

وينبغي على جميع الدول الآن تنفيذ تلك الالتزامات وغيرها من الالتزامات ذات الصلة، بما في ذلك الالتزامات الواردة في الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها والالتزامات بموجب جميع الصكوك التي هي طرف فيها لمنع تسريب الأسلحة وتنظيم التجارة الدولية للأسلحة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة – بروتوكول الأسلحة النارية.

منذ 24 شباط/فبراير 2022، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سقوط 658 34 ضحية في صفوف المدنيين في أوكرانيا، قُتل منهم 430 11 وجُرح 228 23. ومن المرجح أن تكون الأعداد الفعلية أعلى بكثير من التي أعلنتها المفوضية. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن 72 في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين في شهر حزيران/يونيه وقعت نتيجة القصف المدفعي وراجمات الصواريخ والقصف الجوي، في حين أن 26 في المائة من الإصابات وقعت بسبب هجمات بالصواريخ وبطائرات مسيرة حوّامة. من المقلق للغاية أن عدد الإصابات بين الأطفال في شهر حزيران/يونيه هو الأعلى في عام 2024.

وما فتئ استخدام الطائرات المسيّرة المسلحة والصواريخ يسبب الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين، فضلاً عن إلحاقه أضراراً بالبنى التحتية المدنية. وقد أدان الأمين العام الهجمات الصاروخية التي شنها الاتحاد الروسي في 8 تموز/يوليه والتي أصابت البنية التحتية السكنية والمدنية في جميع أنحاء أوكرانيا. وأفادت التقارير أن الغارة أسفرت عن مقتل العشرات من المدنيين، من بينهم أطفال، وإصابة أكثر من 150 آخرين. إن الحوادث التي أصابت فيها الصواريخ مستشفى أوخماتديت الوطني المتخصص في طب الأطفال في كييف، وهو أكبر مرفق لطب الأطفال في أوكرانيا، ومرفقاً طبياً آخر في منطقة دنيبروفسكي في العاصمة، تثير القلق بشكل خاص.

بالإضافة إلى ذلك، وردت أيضاً تقارير عن تزايد عدد الضربات عبر الحدود باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة من قبل أوكرانيا داخل الاتحاد الروسي، حيث أفادت التقارير أن بعضها، وفقاً للسلطات الروسية، أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. يجب ألا تُستخدم الطائرات المسيرة المسلحة والصواريخ، شأنها شأن أي أسلحة أو نظم أسلحة أخرى، بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني.

وتثير الهجمات المستمرة والمكثفة ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية بالغ القلق. ويقع على عاتق جميع الأطراف في أي نزاع مسلح واجب حماية المدنيين وكفالة الامتثال للقانون الدولي المنطبق،

ولا سيما القانون الدولي الإنساني. إن توجيه الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية والهجمات العشوائية وغير المتناسبة أمور محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات فوراً.

ويجب على جميع أطراف النزاع المسلح الامتناع عن أي أعمال يمكن أن تُعرّض المدنيين للخطر، بما في ذلك تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وينبغي أن تهدف في نهاية المطاف إلى إخراج القتال من المناطق الحضرية تماماً.

وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا تمشياً مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وكل قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كنايسل.

السيدة كنايسل (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أنضم إلى مجلس الأمن، بدعوة من الرئاسة الروسية للمجلس، لأشارككم بعض العناصر حول موضوع سوق الأسلحة الواسع الذي تم بناؤه بأموال الضرائب الأوروبية في أوروبا الشرقية. سأركز على الخطر الواضح المتمثل في الاتجار والتهريب – أي تحركات سوق الأسلحة – وسأركز في الجزء الأول على ما هو معروف جيداً لدى الأمم المتحدة التي ما برحت تنظر في مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة طوال عقود.

وأود أن أبدأ برسالة رئيسية واحدة – تنتقل الأسلحة بسهولة مثل النفط الخام، فهي سلع عالمية حقاً. وعندما ننظر إلى سوق النفط، الذي تصادف أنني على دراية به أكثر بقليل من تجارة الأسلحة، نجد أن أولئك الذين يضغطون من أجل فرض العقوبات فشلوا إلى حد كبير في عرقلة صادرات الطاقة الروسية. النفط هو السلعة العالمية بامتياز. وهؤلاء الأوروبيون الذين يطالبون بالمزيد من الأسلحة لأوكرانيا يتجاهلون طبيعة تجارة الأسلحة. قد يكون السبب في ذلك أن صناعة الأسلحة هي مجرد عمل تجاري، ولكنها لم تعد مندمجة في اقتصادات الدول الأوروبية. ويبدو لي أن الحكومة المجرية هي الصوت الوحيد في أوروبا الذي يطالب بوقف إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا. تدرك بودابست، بصفتها دولة مجاورة، الإغراءات العابرة للحدود التي قد يتعرض لها المقاتلون السابقون الذين يغيرون مهنتهم، وهي تجارة الأسلحة على نطاق واسع بمجرد انتهاء المعركة.

لقد أتيحت لي الفرصة لمراقبة تلك الظاهرة المعروفة في لبنان في الربع الثالث من عام 1990، عندما باع رجال الميلشييات عتادهم. اضطرت معظم الميلشييات إلى إلقاء سلاحها، باستثناء حزب الله وعدد من الفصائل الفلسطينية مثل منظمة التحرير الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، تعامل المسيحيون الكتائبيون مع بعض الجماعات ذات التفكير المماثل في يوغوسلافيا، التي كانت قد اهتزت هي الأخرى بسبب النزعة الانفصالية. وانتقلت سوق الأسلحة تدريجياً عبر شرق البحر الأبيض المتوسط إلى موانئ البحر الأدرياتي. وما بيع في جونيه في تشرين الأول/أكتوبر 1990 وُزع في دوبروفنيك في حزيران/يونيه 1991. وقد توقفت الحرب في لبنان رسمياً بتدخل سوري آخر. وبدأت الحرب في يوغوسلافيا رسمياً في أواخر حزيران/يونيه 1991. واستغرق الأمر بضعة أشهر حتى انتقل تجار الأسلحة إلى شواطئ جديدة. وفي عام 1992، كانت الحرب في البوسنة والهرسك قد حصدت مئات الآلاف من الأرواح وأدت إلى نزوح الملايين بينما شهدت أوروبا أفظع قتال على أراضيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1999، اندلع العنف مرة أخرى في كوسوفو مع قصف منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ظل لبنان مركز تجارة الأسلحة على مدار عقود من الزمن قبل أن يتصاعد العنف في البلقان. ولم يقتصر الأمر على نقل الأسلحة من منطقة إلى أخرى، بل كان هناك أيضاً التفكير بعقلية الميليشيات ومقاتلون مدمنون على المخدرات وتجارة الحرب نفسها، وهي حالة يصفها الكاتب الألماني برتولت بريخت في مسرحيته الدرامية "الأم الشجاعة وأبناؤها" بشكل أفضل كثيراً مما يمكن أن يصفها أي تقرير للأمم المتحدة. فغالباً ما تكون الحرب مرتبطة بالتجارة، ولهذا السبب تحديداً استمرت حرب الثلاثين عاماً في وسط أوروبا لهذه الفترة الطويلة.

وبعد حوالي 350 عاماً تقريباً، كان المرتزقة الأوروبيون الباحثون عن المغامرة والمال في يوغسلافيا المفككة أشبه بأسلافهم. وعندما عادوا إلى بلدانهم الأصلية، واصل قسم كبير منهم أعمالهم الإجرامية مع زيادة واضحة في العنف، مثل سرقة البنوك وتجارة المخدرات. ووفقاً لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، هناك 821 شبكة إجرامية تضم أكثر من 000 25 عضو في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وقد توفر سوق الأسلحة الأوكرانية، وهي سوق يتفشى فيها الفساد، فرصاً تجارية جديدة لأولئك المجرمين.

وقد لوحظ وضع مماثل في ربيع عام 2011 خلال عطلة نهاية أسبوع مزدحمة عندما دفعت فرنسا بحماسة، هنا في قاعة مجلس الأمن ذاتها هذه، باتجاه اتخاذ القرار 1973 (2011) للتمكين من فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا. وما بدأ كتدخل إنساني آخر تحول إلى عملية لتغيير النظام في غضون 48 ساعة. وبدأت المجازر في ليبيا بمبادرة من ساسة أوروبيين وفيلسوف ناشط، وهو الفيلسوف سيء السمعة برنار هنري ليفي، الذي يقيم الآن في أوكرانيا بشكل مؤقت. وبطبيعة الحال، امتد تدفق الأسلحة للأخيار في بنغازي عبر حدود ليبيا التي كانت ذات يوم أفضل صديق للاتحاد الأوروبي بسبب مساعدتها القوية له في احتواء الهجرة. وتمثلت التداعيات المتعاقبة لذلك في انتشار الإرهاب الوحشي في شمال غربي أفريقيا. وبالإضافة إلى الليبيين، دفعت شعوب بوركينا فاسو وتشاد ومالي ثمناً باهظاً لشحنات الأسلحة الأوروبية. وامتدت الاضطرابات والإرهاب من ليبيا إلى بلدان الساحل الأفريقي ووجدت سوق الأسلحة قنوات جديدة في جميع أنحاء المنطقة.

شكل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2013 نقطة تحول في جهود المجتمع الدولي لتنظيم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية وتعزيز السلام والأمن. وجميع الحاضرين هنا على دراية بعيوبها؛ فقد وقّعتها بعض البلدان ولكنها لم تصدّق عليها. وللأسف، وفي مواجهة التدفق الهائل للأسلحة إلى أوكرانيا، الذي بدأ في ربيع عام 2014، سرعان ما تم التخلي عن الإجماع الدبلوماسي حول ضرورة احتواء التدفق العالمي للأسلحة.

وتدعو أوروبا إلى ضخ المزيد من الأسلحة، التي لا يُصنع معظمها في أوروبا – وهو ما يثير استياء صناع الأسلحة الأوروبيين التقليديين الحاضرين في هذه القاعة. وخلال اجتماعه المعقود مؤخراً في 27 حزيران/يونيه، تداول المجلس الأوروبي مرة أخرى بشأن زيادة شحنات الأسلحة إلى أوكرانيا. ومن مفارقات التاريخ أن مرفق السلام الأوروبي كان هو الجهة المكلفة بهذه المسألة خلال السنوات الماضية. وأود أن أقتبس:

”رحب المجلس الأوروبي بالتقدم المحرز في المبادرات التي أطلقتها عدة دول أعضاء فيما يتعلق بالذخائر والصواريخ والمقاتلات والدفاع الجوي والتدريب، ويدعو إلى مواصلة تعزيزها وتسريع وتيرتها.“

لا جدوى من البحث عن نهج دبلوماسي في قرارات كهذه. وأولئك الذين يدعون إلى إجراء محادثات يُعتبرون خونة. وأنا نفسي على دراية تامة بهذه التسمية. الدبابات وليس المحادثات هو مسار الاتحاد الأوروبي الحريص على تشجيع تدفق الأسلحة إلى أوكرانيا – أو على الأقل تسهيل عبورها، كما تفعل النمسا المحايدة على النقيض من بعض أعضاء الناتو. إن الدبلوماسية تُمارَسُ في تركيا وفي جمهورية الصين الشعبية.

أود العودة إلى احتمال تصاعد الإرهاب والجريمة المنظمة على الأراضي الأوروبية عندما تعود كل تلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جانب المرتزقة المتمرسين على جبهات الحرب، إلى بلدان المنشأ. فهؤلاء قد ينخرطون في القتال لمجرد الملل أو لأسباب اقتصادية. إن وجود مقاتلين سابقين من الحرب السورية بالوكالة في أوكرانيا، وكذلك في ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى، حقيقة راسخة. واعتباراً من عامي 2016 و 2017، أعطت العديد من حكومات الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر لتصفية، أي قتل، مواطنيها الذين كانوا على وشك العودة من سورية حيث كانوا يقاتلون في صفوف جماعات تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي. ونفذت سلطات الاتحاد الأوروبي تلك الإعدامات خارج نطاق القضاء على نطاق واسع لمنع عودة أولئك الإرهابيين إلى بلدانهم الأصلية في الاتحاد الأوروبي.

لقد اعتُبر مواطنو الاتحاد الأوروبي الذين اختاروا الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014 إرهابيين لأسباب واضحة واعتُقلوا بمجرد عودتهم إلى بلدانهم. غير أن الأشخاص الذين قرروا مؤخراً خوض غمار المعارك في أوكرانيا شجعتهم حكومات بلدانهم على القيام بذلك ولم يخاطروا قط بفقدان جنسيتهم بسبب انضمامهم إلى قوات مسلحة أو ميلشييات أجنبية. وفي حالة أوكرانيا، ربما يكون عدد مواطني الاتحاد الأوروبي الذين لديهم خبرة في جبهات الحرب أكبر بكثير من مجموعة الأوروبيين الذين عاثوا فساداً في سورية.

وأنا، شخصياً، لا أرى أن الحرب في أوكرانيا ستتحول من حرب تقليدية إلى حرب غير تقليدية ولكن على أوروبا أن تواجه تبعات سوق الأسلحة غير المنضبط في شرق ووسط أوروبا. وستكون إدارة هذا الفصل أصعب من إدارة عواقب الحروب في يوغوسلافيا السابقة في الماضي والحاضر. وسيعني ذلك المزيد من أنشطة الجريمة المنظمة والمزيد من الإرهاب. وسيكون هناك أشخاص لن يعاد دمجهم في مجتمعاتهم في الاتحاد الأوروبي. وهم سيعملون في سوق الأسلحة وسيمثل ذلك مشكلة كبيرة.

أود أن أختتم حديثي بخاطرة أخرى حول إعادة عسكرة أوروبا. بحكم عملي في التدريس في العديد من الأكاديميات العسكرية لمدة 20 عاماً تقريباً، فأنا على دراية بما حدث للقوات المسلحة في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي. لقد تم تقليص حجمها. وحتى الطهاة جرت الاستعانة بشركات خارجية لتقديم الطعام لتوفيرهم على أساس تعاقدي. ولم يكن هناك أي التزام فعلياً بإطعام القوات في حالة الحرب. وكانت الأولوية للقوات الخاصة التي يمكنها العمل في أي مكان في حالة وقوع هجوم إرهابي أو لتغيير الأنظمة. وكل ما تم تدريسه منذ تسعينيات القرن العشرين، تحديداً عن نهاية سلاح المدفعية وظهور المحاربين الإلكترونيين، يخضع الآن للمراجعة. ولدى أوروبا الآن مشكلة في الذخيرة. فأين يمكنها إنتاج كل هذه القذائف والقنابل اليدوية؟ وهناك الكثير من الحديث عن أجيال جديدة من الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والتي ستتمركز في ألمانيا، ولكن يجب تصنيع هذه الأسلحة أولاً.

إن ألمانيا 2024 ليست جمهورية ألمانيا الاتحادية الشهيرة – Bundesrepublik Deutschland – المبنية على المارك الألماني الذي لا يُقهر. ويعتبر الكثيرون ألمانيا مرة أخرى رجل أوروبا المريض. وعلى عكس الاقتصاد الألماني في الثمانينيات من القرن الماضي، مع تمركز الصواريخ فيها، فإن الاقتصاد الألماني الحالي ببساطة ليس قوياً بما يكفي لتمويل الخطط الطموحة جداً لميزانية عسكرية تبلغ 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وستؤدي العودة المتوخاة إلى التجنيد الإجباري في الجيش، الذي أُلغي في عهد المستشارة ميركل، إلى حدوث انقسامات كبيرة داخل المجتمع الألماني المنقسم على نفسه. وأصبح من الواضح للعالم بشكل متزايد أن ما يهم أكثر ليس المعدات، كالدبابات والمقاتلات الغربية، بل الجنود – البشر. وخلال حرب الاستنزاف، التي بدأت في عام 1914، استعيض عن مفهوم الجندي بالمفهوم الألماني للمادة البشرية أو الموارد البشرية، إذا شئتم.

وبعد مرور 110 سنوات، عدنا إلى المربع الأول في ساحة المعركة الأوكرانية التي أصبحت مسرحاً بشعاً لحرب أكبر بالوكالة بين الشرق والغرب. قال الكاتب الألماني إريش ماريا ريمارك، الذي لا تزال روايته عن أهوال الحرب مهمة حتى يومنا هذا: الحياة هي الحياة بحلوها أو مرها؛ ولا يدرك المرء ذلك إلا عندما يضطر إلى المخاطرة بها. وينطبق ذلك على كل جندي في تلك الحرب من كلا الجانبين. ويسود شعور بالحيرة عندما يصرخ الجنود الأوكرانيون باتجاه خط الجبهة الروسي: ”الروس لا يستسلمون أبداً“.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة كنايسل على إحاطتها.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات.

منذ أكثر من أسبوع بقليل، دعونا الأعضاء إلى هذه القاعة لمناقشة سبل إخراج العلاقات الدولية من المأزق الناتج عن السياسة الطويلة الأمد والمتعمدة للدول الغربية لإقصاء روسيا من الصورة ومن المعادلة عندما يتعلق الأمر بالأمن الأوروبي والعالمي. لقد تم تصوير بلدنا كعدو ينتهك الاتفاقات والتفاهمات الأساسية التي سمحت لاتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بوضع حد للحرب الباردة. وما الأزمة الأوكرانية إلا إحدى نتائج تلك السياسة.

نعلم جميعاً اليوم، بما في ذلك من الوثائق الغربية التي رفعت عنها السرية، أن الولايات المتحدة بدأت حملتها الشعواء ضد روسيا فور انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، مخفيةً أفعالها بمناشدات وخطابات عن حسن نواياها.

إن انقلاب "ميدان" المناهض للدستور في كييف عام 2014 قد حوّل أوكرانيا إلى بؤرة لتلك السياسة. هذا الجار الذي كان ودوداً في يوم من الأيام، تحوّل تدريجياً إلى بلد معادٍ لروسيا بكل سماته القبيحة – انتهاكات لحقوق السكان الناطقين بالروسية، والقومية الأوكرانية المسعورة، وقمع كل معارضة، وتمجيد المتعاونين مع هتلر، واضطهاد الكنيسة الأرثوذكسية. كل ذلك، كما نعرف الآن على وجه اليقين، حدث تحت غطاء اتفاقيات مينسك التي لم يكن لدى نظام كييف ورعاته الغربيين منذ البداية أي نية لتنفيذها على الإطلاق، بل استخدموها حصراً كتمويه لتسليح أوكرانيا وإعدادها للحرب مع روسيا.

ومن الواضح أن زملاءنا الغربيين مترددون للغاية في التخلي عن هذا المسار، والضحية الواضحة لذلك هي أوكرانيا نفسها. وقد اتضح ذلك أيضاً خلال المناقشة المفتوحة المذكورة أعلاه بشأن تعددية الأطراف (انظر S/PV.9686)، التي أظهرت خلالها الولايات المتحدة وحلفاؤها عدم استعدادهم مطلقاً للدخول في أي حوار واستمروا في استخدام منطق لعبة المحصلة الصفرية.

إنهم يضخون الأسلحة باستمرار إلى نظام كييف، ولكن ليس من دون بعض المشكلات الجسيمة والنكسات. لقد صار تجاهل الفساد المستشري المصاحب لتلك الإمدادات أمراً أصعب. وهكذا، يُظهر تقرير المفتش العام للبنتاغون أن الجيش الأمريكي فشل في التحقق من حسابات متعاقدين يبلغ مجموعها 20 مليون دولار فيما يتعلق بعقود تقديم المساعدة لأوكرانيا. وأفادت تقارير في وقت سابق أن البنتاغون قد رفع أكثر من 50 قضية جنائية فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية لأوكرانيا. ومن الواضح أن هذا ليس سوى غيض من فيض؛ إذ يواصل من يُسمّون "المتبرعين" الغربيين، إلى جانب زمرة زيلينسكي التي رسخت نفسها في السلطة، استنزاف أوكرانيا. وكما ورد مؤخراً في وسائل الإعلام، فقد باعت الشركات الأجنبية بالفعل أكثر من نصف الأراضي الأوكرانية الصالحة للزراعة. إن ما يتم تنفيذه الآن في البلد هو مخطط استعماري، بكل دقة وبساطة.

وفي الوقت نفسه، وصل حجم الفساد في أوكرانيا بالفعل إلى مستويات غير مسبوقة لدرجة أن أعضاء البرلمان الأوكراني مضطرون إلى اختراع غطاء جديد له على عجل. هذا مثال رائع على البراعة الأوكرانية. في منتصف تموز/يوليه، وافق برلمان أوكرانيا (فرخوفنا رادا) على مشروع القانون رقم 11340 في قراءته الأولى، والذي سيسمح للمشتبه في تلقيهم رشىً كبيرة بتخليص أنفسهم من خلال دفع الأموال. ولا يسعنا إلا أن نُعجب بجمال المخطط: فمن القانوني أن يُقبض على شخص ما وهو يتقاضى رشوة ليشاركها مع الدولة ويواصل تقاضي الرشى. أتساءل عمّا إذا كانت هناك ضريبة مماثلة على الرشى في أي مكان آخر في العالم أم أن أوكرانيا، في الوقت الحالي، هي الوحيدة التي توصلت إلى مثل هذه الفكرة الرائعة.

وفي الوقت نفسه، فإن عدم استعداد الأوكرانيين التام للقتال والموت من أجل المصالح الجيوسياسية الغربية أجبر الولايات المتحدة وحلفاءها على التورط أكثر في النزاع وليس إرسال مرتزقتهم وحسب بل أيضاً مدربيهم إلى ذلك البلد. وقد أصبحوا بالطبع هدفاً مشروعاً للقوات الجوية الروسية. نتيجة لذلك، يشهد الغرب المزيد والمزيد من النعي لكبار الضباط العسكريين الذين اختفوا في ظروف غامضة أثناء التنزه في الجبال أو ماتوا فجأة بنوبة قلبية. ووفقاً لاعتراف أحد ضباط حلف الناتو الذي كشفت عنه وسائل الإعلام، فقد أسفرت الغارة الأخيرة على أوديسا عن مقتل 18 من أفراد القوات الجوية الخاصة البريطانية وعدد من أفراد القوات الخاصة الفرنسية. لم يكن أي منهم من المرتزقة، بل كانوا أفراداً عسكريين في الخدمة الفعلية. وأصيب 25 آخرون بجروح. في 23 تموز/يوليه، قُتل ما يقرب من 50 مدرباً أجنبياً في منطقة خاركيف. وأمس، أصيب ما يقرب من 200 متخصص أجنبي في مدينة "إسماعيل".

لقد حذرنا من حدوث ذلك وحذرنا مراراً وتكراراً زملاءنا الغربيين من أن العواقب ستكون وخيمة. ولا يبدو أن جميعهم قد أدركوا الوضع الحقيقي للأمور على الجبهة وآفاق أوكرانيا، كدولة، في حال تم حل النزاع عسكرياً. غير أن بعضهم بدؤوا يدركون الحقيقة، ربما بفضل العدد المتزايد من التقارير غير المغرضة التي يكتبها الصحفيون الغربيون عن السلطات الأوكرانية.

ومن بين أولئك الذين بدؤوا فجأة في التنكر كصانعي سلام الرئيس السابق للحكومة البريطانية، بوريس جونسون، الذي كان في الواقع أحد الجناة الرئيسيين في المأساة الأوكرانية التي تتكشف. نتذكر جميعاً أنه هو الذي ثنى زعيم العصابة الأوكرانية في أواخر آذار/مارس إلى أوائل نيسان/أبريل 2022 عن توقيع اتفاق سلام. كانت تلك الاتفاقية في الواقع مواتية جداً لأوكرانيا، والأكثر من ذلك أن الوفد الأوكراني قد وقّع عليها بالأحرف الأولى في المحادثات التي جرت في إسطنبول. وهو يجادل الآن بأنه يمكن لأوكرانيا، من أجل السلام، أن تتخلى عن مطلبها بالعودة إلى حدود عام 1991، في مقابل منح حقوق للسكان الناطقين بالروسية. إن الاستخفاف من جانب ذلك السياسي البريطاني المتقاعد مذهلة. اتضح أن حقوق سكان أوكرانيا الناطقين بالروسية هي في نظره ورقة مساومة. ولكن ماذا عن حقوق البريطانيين أو لنقل الفلمنكيين في بلجيكا أو السويديين في فنلندا؟ هل يراها بنفس الطريقة؟

يجب أن نخيب أمل صانع السلام الزائف البريطاني هذا: لن نتاجر بحقوق سكان أوكرانيا الناطقين بالروسية، ولن نتاجر بمسألة استئصال النازية من المجتمع الأوكراني. ونعتقد أن من الواجب الأخلاقي على جميع الأوروبيين أن يسعوا إلى القضاء على هذه الظواهر القبيحة التي هي عار على الحضارة الأوروبية نفسها، لا سيما وأن القضاء عليها سيكون متماشياً مع مطالب الرأي العام الأوروبي.

فعلى سبيل المثال، صرح مؤخراً رئيس وزارة الدفاع البولندية، فلاديسلاف كوسينياك – كاميش، بشكل لا لبس فيه: "يجب أن نوضح: لن نرى انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي حتى تتم معالجة قضية مذبحة فولين". ولا يسعنا أن نتفق مع السياسي البولندي أكثر من ذلك. بيد أنه يجب ألا يتوقف عند هذا الحد: يجب أن يقول أيضاً إن أوكرانيا لن تُقبل طالما أنها تمجّد أولئك الذين ارتكبوا تلك المذبحة وآلاف الفظائع الأخرى ضد اليهود والبولنديين والروس والأوكرانيين أنفسهم في خدمة أسيادهم النازيين. وأكرر أن روسيا ليست وحدها التي تحتاج إلى ذلك، بل أوروبا بأكملها والغرب بأسره إذا أرادوا أن يدّعوا ولو بأدنى قدر من التمسك بالقيم التي وضع أجدادنا حياتهم على المحك للدفاع عنها قبل 80 عاماً.

لن تتم معالجة عواقب الأزمة الأوكرانية طالما استمرت الأكاذيب التي يقوم عليها نظام كييف. هذه الأكاذيب يغذيها ويروجها داعمو أوكرانيا الغربيون. وهي متعددة الأوجه وتتخلل الرواية الغربية عن أوكرانيا. وهي تشمل استفزاز بوتشا، وإنكار عدوان كييف المستمر منذ سنوات على سكان دونباس، وإخفاء الحقيقة حول مأساة دار النقابات العمالية في أوديسا، والدوافع الخفية وراء انقلاب عام 2014 وما تلاه من إراقة الدماء.

قبل أيام قليلة، أحيينا الذكرى السنوية العاشرة لواحدة من أبرز الأكاذيب الأوكرانية. وأشير إلى المأساة التي وقعت في سماء دونباس في 17 تموز/يوليه 2014. في ذلك اليوم، أُسقطت طائرة بوينغ التابعة للخطوط الجوية الماليزية، الرحلة MH-17، وقُتل جميع من كانوا على متنها وعددهم 298 شخصاً. كان لتلك الكارثة تأثير مباشر على مسار النزاع الذي أطلقته أوكرانيا قبل شهر واحد من وقوعها؛ فقد أوقفت قوات الدفاع الذاتي في دونباس، إذ هالها حجم تلك المأساة، ما كان يتبين أنه هجوم ناجح ضد القوات الأوكرانية وهيأت الظروف اللازمة لعمل المحققين الهولنديين، على أمل أن يتمكنوا من تحديد الجناة الحقيقيين في المأساة. وللأسف، ذهبت تلك الآمال سدى، على الرغم من أن بلدنا دعا باستمرار إلى إجراء تحقيق مستقل وشامل وموثوق في أسباب الحادث. كانت روسيا مسؤولة عن اتخاذ القرار 2166 (2014) ولا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذه من أجل إظهار الحقيقة وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

غير أنه لا يمكننا قبول الاستنتاجات المتحيزة للتحقيق الفني الذي أجراه المجلس الهولندي لشؤون السلامة والتحقيق الجنائي اللاحق الذي أجراه فريق التحقيق المشترك، الذي يتألف من دول معادية لروسيا. وقد كان غرضهم الوحيد هو تلفيق لائحة اتهام على عجل بتورط روسيا في تحطم طائرة بوينغ والانخراط في محاولة قذرة لجعل الأدلة تتناسب مع استنتاجهم. وقد رُفضت مقترحاتنا للعمل معاً، وتم تجاهل البيانات التي قدمناها كدليل دامغ على أن الصاروخ لا يمكن أن يكون قد أُطلق من الأراضي التي تسيطر عليها الميليشيات.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية لم تملك هولندا، التي استرشدت بالمنطق المعادي لروسيا، الشجاعة للنظر في تفاصيل المأساة. فلم يتم التحقيق مطلقاً في القضية الواضحة المتعلقة بمسؤولية أوكرانيا عن عدم إغلاق مجالها الجوي فوق منطقة الحرب، وكذلك لم يتم التحقيق في العديد من الحقائق الشنيعة الأخرى.

وعلاوة على ذلك تحاول لاهاي، بدعم نشط من حلفائها، توظيف خبرتها المشكوك فيها فيما يتعلق بقضية الرحلة MH-17 في المحافل الدولية، بما في ذلك مجلس منظمة الطيران المدني الدولي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، من أجل ترسيخ رواية زائفة عن تورط روسيا في تحطم طائرة بوينغ في نظر المجتمع الدولي. وفي منظمة الطيران المدني الدولي، قدمت روسيا أدلة مستفيضة ومقنعة تشهد على عدم تورط بلدنا في الحادث. وطالبنا منظمة الطيران المدني الدولي بإجراء تحقيق محايد في جميع ملابسات الحادث، الأمر الذي رفضه مجلس منظمة الطيران المدني الدولي. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الأطراف المعنية تجاهلت قرار محكمة العدل الدولية الصادر في 31 كانون الثاني/يناير 2024 بشأن القضية التي رفعتها أوكرانيا في كانون الثاني/يناير 2017. فقد رفض ذلك القرار مطالبة كييف بتحميل روسيا مسؤولية تحطم طائرة بوينغ التابعة للخطوط الجوية الماليزية.

ويؤسفنا أن نشير إلى عدم وجود تحقيق دولي شامل وكامل وغير مسيّس ومحايد. إن الروايات المنحازة سياسياً التي تروج لها هولندا وشركاؤها تحمي كييف وتتجاهل عمداً كل الحقائق التي تشير إلى مسؤوليتها عن المأساة. وفي هذه الظروف، لا يمكن الحديث عن الموضوعية وتحقيق العدالة.

وفي ذلك الصدد، نعرب مرة أخرى عن تعازينا لجميع من فقدوا ذويهم في دونباس قبل 10 سنوات. ونعتقد أن الحقيقة حول تلك المأساة ستظهر يوماً ما وأن الجناة الحقيقيين، وكذلك كل من تستر عليهم، سينالون العقاب الذي يستحقونه. وللأسف، لا يزال هذا الأمر بعيد المنال.

في الختام، أود أن أتطرق إلى أمر آخر. إن وضع الجيش الأوكراني كارثي لدرجة أننا شهدنا في الأيام الأخيرة عدداً من التصريحات لقادة نظام كييف الذين ارتدوا على عجل ثياب الحملان، ويدّعون الآن أنهم مستعدون للدخول في محادثات سلام مع روسيا. وسمعنا تلك التصريحات من زعيم زمرة كييف نفسه الذي فقد كل شرعية هو ومرؤوسيه. وأود أن أشير إلى أن الاستعداد للمفاوضات الذي أعرب عنه نظام كييف يتماشى مع موقفنا بأن المسار الدبلوماسي هو الطريق المفضل لحل النزاع الأوكراني. وكما يعلم الأعضاء، نحن لم نرفض المفاوضات مطلقاً، بل إن زيلينسكي وزمرته هم من فعلوا ذلك بتحريض من رعاتهم الغربيين. والمهم في ذلك الصدد هو التفاصيل والفروق الدقيقة، لكننا لا نعرفها. ما نعرفه هو أنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، منع زعيم عصابة كييف نفسه ومرؤوسيه بشكل تشريعي من الدخول في أي محادثات مع السلطات الروسية، ولا يزال هذا المرسوم ساري المفعول. ونعلم أيضاً أن سلطات كييف روجت مؤخراً لصيغة زيلينسكي الزائفة للسلام باعتبارها الأساس الوحيد المقبول لديها لحل النزاع. وتلك الصيغة غير منطقية من حيث الأساس المنطقي والوضع الفعلي على خط المواجهة. لذلك لدينا العديد من الأسئلة، وبدون إجابات عليها لا يمكننا تقييم طبيعة الموقف الأوكراني المعدل.

ربما كان بإمكان ممثل نظام كييف أن يقدم بعض التوضيحات، ولكن لأسباب لا يعلمها إلا هو تجاهل دعوتنا لحضور الجلسة اليوم، وكذلك فعل ممثل الاتحاد الأوروبي، مما يدل مرة أخرى على عدم رغبة ذلك الاتحاد الذي كان مؤثراً في يوم من الأيام في المشاركة في أي

جهود دبلوماسية. إن حقيقة أن رعاة كييف الغربيين لم يجدوا ضرورة لحضور ممثل عن نظام كييف جلسة اليوم بشأن أوكرانيا أمرٌ له دلالته – فهو يثبت مرة أخرى أن النظام الحالي في أوكرانيا لا يستطيع اتخاذ قرارات سيادية من حيث المبدأ.

وقبل أن يتوجه إلينا المبعوثون بمناشدات لتقييم التغيير المحتمل في خطاب زعيم نظام كييف الذي تجاوز موعد انتهاء صلاحيته وفشل في الجبهة، نود أن نطالبهم بتوضيح تفاصيل إفاقته المفاجئة من غفوته. ربما لم يتغير شيء في الواقع من وجهات نظره. وإذا كان قد عاد أخيراً إلى الحديث عن السلام، فإن أمامه المقترحات التي طرحها الرئيس الروسي قبل شهر. وننصحه بالإسراع، لأنه لن يُعرض على أوكرانيا أفضل من ذلك. ولن تمنح بأي حال من الأحوال استراحة في ساحة المعركة في شكل وقف إطلاق نار مبدئي. فقد رأينا كيف أن الترتيبات مع أوكرانيا لا يمكن الوثوق بها من مثال اتفاقيات مينسك. وبينما ينظر زعيم كييف في مقترحاتنا، ستستمر عمليتنا العسكرية الخاصة في أوكرانيا وستتحقق جميع أهدافها، سواء في ساحة المعركة أو نتيجة للمفاوضات. وبالتالي فإن الأمر الآن متروك لكييف.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيساً للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المدير إيبو على إحاطته. كما أحيط علماً بالبيان الذي أدلت به السيدة كنايسل.

وأود أن أوضح نقطتين بالنيابة عن وفد بلدي.

أولاً، لا يمكن لسلوفينيا أن تقبل ولن تقبل، بوصفها مؤيداً قوياً للقانون الدولي، هذا العدوان وترفض هذه المحاولة العنيفة للاستحواذ على الأراضي، وكذلك جميع انتهاكات القانون الدولي التي وقعت منذ أكثر من عامين. إن أوكرانيا تدافع عن نفسها بما يتماشى مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وترى سلوفينيا أن مساعدتها لأوكرانيا لا تدعم حماية مدنييها من الطائرات المسيرة والصواريخ فحسب، بل كذلك حماية الميثاق من تآكل مبادئه الأساسية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يمكنني أن أبلغ المجلس بأن رئيس وزراء بلدي والرئيس زيلينسكي وقعا اتفاقاً أمنياً بين سلوفينيا وأوكرانيا الأسبوع الماضي. وهو يرسخ دعم سلوفينيا لجهود أوكرانيا في الدفاع عن النفس ويسلط الضوء على التزام سلوفينيا بالمساعدات الإنسانية للأوكرانيين.

ثانياً، إذ نناقش عمليات نقل الأسلحة التي تدعم الدفاع الأوكراني ضد العدوان، يصبح من الصعب على نحو متزايد تجاهل التقارير التي تفيد بأن روسيا تقوم بتجديد ترسانتها باستيراد صواريخ وقذائف مدفعية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولئن كانت عمليات نقل الأسلحة إلى أوكرانيا تتماشى مع الإطار القانوني الدولي، فإن عمليات نقل الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة. فشراء الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يدعم انتشار أسلحة الدمار الشامل ويزعزع استقرار منطقتين من العالم في نفس الوقت.

ولمناقشاتنا بشأن دفاع أوكرانيا عن نفسها آثار أمنية على دول مثل بلدي. غير أننا نعلم أنه لا يوجد سوى ضمان أمني واحد طويل الأمد للجميع، وهو التطبيق الصارم للقانون الدولي واحترامه. وهذا هو السبب في أننا سنكون من أوائل من يقف صفاً منيعاً دفاعاً عن ميثاق الأمم المتحدة، ولهذا السبب ستسمعنا دائماً نفضح ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي الإنساني، ولهذا السبب سنواصل دعمنا لأوكرانيا طالما أن هناك معتدٍ على أراضيها.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد إيبو، على إحاطته. وقد أحطت علماً أيضاً بملاحظات السيدة كنايسل.

لقد ناقشنا الأسبوع الماضي أهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على نظامنا المتعدد الأطراف (انظر S/PV.9686). فذلك الميثاق تحديداً هو الذي يشكل أساس النظام القانوني الدولي. إنه يكرس حظر استخدام القوة، والحق في الدفاع المشروع عن النفس، وبصفة خاصة، سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها.

ونذكر أن الوضع الحالي الذي أدى إلى عقد هذه الجلسة نتيجة مباشرة للعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إننا ندين ذلك العدوان العسكري ونرفض أي محاولة للتهرب من المسؤولية عنه.

لقد كانت أوكرانيا مرة أخرى ضحية، على مدى الأسبوعين الماضيين، لهجمات روسية استهدفت، في جملة أمور، مستشفى للأطفال في كييف.

نؤكد مجدداً على ضرورة احترام وحماية العاملين في المجالين الطبي والإنساني وكذلك البنى التحتية الطبية والإنسانية. وألحقت هجمات أخرى شُنت أمس في خاركيف أضراراً بأماكن منها مكتب المؤسسة السويسرية لإزالة الألغام التي تعد أحد شركائنا المهمين في تنفيذ عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وهذا يذكّرنا بظروف العمل الخطيرة للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية الذي يشكل شرطاً أساسياً لإعادة إعمار أوكرانيا.

وتدين سويسرا تلك الهجمات الأخيرة وتكرر دعوتها جميع الأطراف إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب ألا يُستهدف السكان المدنيون والبنى التحتية المدنية. ونشعر بالجزع الشديد إزاء ما يبدو أنه استمرار لتأجيج العدوان العسكري الروسي من خلال عمليات نقل الأسلحة والذخائر إلى روسيا من أطراف ثالثة، ولا سيما إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد أكدنا مراراً على وجوب أن تحترم الدول التزاماتها بموجب الصكوك الدولية لتحديد الأسلحة وأن تمتثل لها. ويشمل ذلك قرارات المجلس ذات الصلة.

ونجدد مناشدتنا روسيا لوقف جميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية من أجل التوصل إلى حل سلمي. ويدل مؤتمر قمة السلام في أوكرانيا المعقود في شهر حزيران/يونيه على التزام سويسرا المستمر بالسلام والحوار. وتظل سويسرا مصممة على بذل كل ما في وسعها للإسهام في تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا، بناء على ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائب الممثلة السامية إيبو على إحاطته.

قبل أن أبدأ بياني، أود فقط أن أقول إن الأكاذيب والافتراءات والتهديدات والتشويه وتحريف التاريخ من جانب ممثل الاتحاد الروسي لا تعرف حدوداً. ومن المؤسف أن الجميع كانوا مضطرين للجلوس هنا والاستماع إلى ذلك.

ألقت روسيا قبل أسبوعين محاضرة في مجلس الأمن حول التعاون المتعدد الأطراف (انظر S/PV.9686)، حتى في الوقت الذي تنتهك فيه على نحو صارخ ميثاق الأمم المتحدة بمواصلة شن حربها الوحشية على أوكرانيا. ويظهر اليوم نفاق روسيا مرة أخرى على الملأ حيث تسيء استخدام مجلس الأمن كمنصة لبث معلوماتها المضللة.

وزادت بعض البلدان من دعمها لروسيا على الرغم من النداءات المتكررة الموجهة إلى روسيا من أكثر من 140 بلداً لإنهاء حربها العدوانية. وأود اليوم أن أركز على الدعم العسكري الذي تقدمه الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران لروسيا، وهو دعم يساهم بصورة مباشرة في حرب روسيا على أوكرانيا.

إن ما تسميه الصين شراكة "بلا حدود" ودعمها واسع النطاق يعززان القاعدة الصناعية الدفاعية الروسية. وعلى الرغم من دعوات الصين البلدان بعدم إطالة أمد النزاع، فإنها تصدّر إلى روسيا نترات السليولوز – وهو لمن لا يعرفه مركب سريع الاشتعال – والأدوات الآلية والإلكترونيات الدقيقة والبصريات والطائرات المسيّرة وتكنولوجيا القذائف الانسيابية التي تطيل أمد انتهاك روسيا لميثاق الأمم المتحدة وتسمح لها بذلك من خلال غزوها لأوكرانيا. وتستخدم روسيا ما تحصل عليه من الصين في هجمات تقتل المدنيين وتدمر البنى التحتية لأوكرانيا.

ويكفي أن ننظر إلى الهجوم الروسي المروع على مستشفى أوخماتديت للأطفال لنرى عواقب دعم القاعدة الصناعية الدفاعية الروسية. وإجمالاً، تشكل صادرات الصين حبل نجاة للمجهود الحربي الروسي وتزيد من تهديد روسيا على الأمن الأوروبي – الأطلسي.

ونقلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة غير قانونية عشرات القذائف التسيارية وأكثر من 15 000 حاوية ذخائر لمساعدة

روسيا في حربها على أوكرانيا، مما أدى إلى إطالة معاناة الشعب الأوكراني. ووصف خبير من مركز فكر مستقل رائد، وهو منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات، لمجلس الأمن في الشهر الماضي رحلته إلى أوكرانيا لمعاينة حطام قذيفة تسيارية سقطت على خاركيف في 2 كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9676). وشارك صوراً لحطام القذيفة ووصف مشغّلات العنفة النفاثة المميزة ونمط المسامير حول جهاز الإشعال والأحرف الكورية الموجودة على مكونات محددة للصاروخ. ويؤيد هذا الاستنتاج المستقل الذي يفيد بأن القذيفة التسيارية قد صُنعت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحليل وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية الذي نُشر في 29 أيار/مايو.

وينتهك شراء روسيا للقذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي دعمته روسيا نفسها. ومن المثير للقلق أن موسكو وبيونغ يانغ وقّعتا أيضاً معاهدة دفاع مشترك ورفعتا مستوى علاقاتهما إلى شراكة استراتيجية شاملة بعد زيارة بوتين في أواخر شهر حزيران/يونيه. ويدل التوافق بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وجود مبادلة خطيرة: فروسيا تحمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من رقابة الأمم المتحدة، مما يسمح لنظام كيم بمواصلة تطوير القذائف التسيارية غير القانونية، طالما أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تزود الكرملين بتلك الأسلحة في إطار جهوده الحربية. يقوض هذا النوع من المبادلة هذه المؤسسة. ويجب أن يسائل بعضنا بعضاً وأن نحترم التزاماتنا بموجب القانون الدولي. وتشير تقارير موثوقة إلى أن موسكو تخطط لاتباع قواعد اللعبة ذاتها مع طهران ورفع مستوى العلاقات الثنائية من خلال اتفاق ثنائي شامل.

وإيران بلد آخر يواصل تأجيج الحرب العدوانية الروسية بدعم عسكري مباشر من خلال توفير طائرات مسيّرة إيرانية يستخدمها الكرملين على نحو مدمر ضد المدنيين الأوكرانيين والبنى التحتية المدنية. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على العواقب الوخيمة لاحتمال نقل إيران القذائف التسيارية والتكنولوجيا ذات الصلة إلى روسيا. لذلك نحث جميع البلدان على وقف التعاون العسكري مع روسيا والإحجام عن دعم حربها العدوانية ضد أوكرانيا سياسياً وبالعتاد. لا يؤدي دعم بلد انتهك ميثاق الأمم المتحدة إلا إلى صب الزيت على النار. وأظهر إعلان مؤتمر قمة الناتو المعقود في واشنطن أن العديد من البلدان تتشارك هذه الشواغل.

وطالب 100 بلد أيضاً هنا في نيويورك في الجمعية العامة في 11 تموز/يوليه أن تعيد روسيا إلى السلطات السيادية والمختصة في أوكرانيا السيطرة على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء (انظر A/78/PV.99). ومرة أخرى، لا ينبغي أن يغيب عن أعضاء مجلس الأمن نفاق روسيا في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. ولا يمكننا أن نسمح لروسيا بأن تروج بلا خجل لمعلوماتها المضللة بينما تشن حرباً عدوانية لغزو الأراضي ضد دولة شقيقة عضو في الأمم المتحدة.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بتزويد أوكرانيا بما تحتاج إليه للدفاع عن نفسها وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وندعو جميع البلدان إلى دعم سعي أوكرانيا إلى تحقيق سلام عادل ودائم، بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ونأسف لأن روسيا لم تُظهر أي دعم أو استعداد للتفاوض أو الانخراط بحسن نية في هذا السلام، بما في ذلك رفض الكرملين المشاركة في مؤتمر قمة السلام الثاني المعني بأوكرانيا. وستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب أوكرانيا. وسنواصل الدعوة إلى تحقيق العدالة لضحايا الحرب العدوانية التي يشنها الكرملين وإلى مساءلة المسؤولين.

في الختام، أود أن أوضح نقطة أخيرة. من الواضح للجميع أن هناك فرقاً واضحاً بين دعم جهود بلد ما للدفاع عن نفسه، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، ودعم جماعة إرهابية دولية فرضت عليها الأمم المتحدة عقوبات. كما أن عدم قدرة روسيا ومقدمي الإحاطات ممن اختارتهم على التمييز بين الأمرين، صراحة، يخبر المجلس بكل ما يحتاج إلى معرفته.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته وأحيط علماً بإسهام الدكتورة كنايسل في المناقشة.

لا تزال غيانا يساورها القلق إزاء تزايد الخسائر في صفوف المدنيين والدمار الواسع النطاق في الحرب الدائرة. ونؤكد أن الحل

الدائم لن يتحقق من خلال العمل العسكري. ويجب أن يتحقق من خلال الدبلوماسية والمفاوضات التي تتم بحسن نية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

نكرر دعوتنا لطرفي النزاع الالتزام بحسن نية بعملية سياسية ودبلوماسية جادة نحو إنهاء النزاع. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الخسائر البشرية المأساوية الناجمة عن الحرب وتأثيرها المدمر على الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. وتدين غيانا استخدام العنف ضد المدنيين واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وتدعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واحترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. كما نطالبهما بضمان سلامة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في المناطق المتضررة.

إن المستجدات التي أطلعنا عليها السيد إيبو فيما يتعلق بنقل الأسلحة مثيرة للقلق. وتواصل غيانا التشديد على أن توريد الأسلحة والذخائر في أي حالة نزاع مسلح ينطوي على خطر تصعيد حدة العنف أو إطالة أمده ويمثل مخاطر كبيرة من تحويل وجهتها إلى مستخدمين نهائيين غير مصرح لهم. كل عام، نتلقى تقارير مروعة عن الأثر الضار لتحويل الأسلحة والاتجار غير المشروع بها وانتشارها، وخاصة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وذخائرها، على مجتمعات بأكملها وتأثيرها غير المتناسب على النساء والفتيات. يجب أن نبذل المزيد من الجهد لضمان اتخاذ تدابير فعالة لتحديد الأسلحة ومنع تصاعد عدم الاستقرار وانعدام الأمن في العالم.

وفي ذلك الصدد، تحث غيانا جميع الأطراف على ضمان شفافية عمليات النقل وإجرائها ضمن الأطر القانونية الدولية وأن تتضمن أحكاماً صارمة تحدد الضوابط اللازمة لمنع نقل الأسلحة بشكل غير قانوني. إن غيانا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، تشجب استخدام تلك الأسلحة وتدعو إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي والصكوك والالتزامات الدولية لنزع السلاح. كما نشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك المعاهدات على الانضمام إليها.

وفي الختام، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى حل هذا النزاع بالوسائل السلمية. إننا ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى سحب قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً ونشجع المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لتأمين سلام دائم في أوكرانيا.

السيد العتروس (الجزائر): السيد الرئيس، أود بدايةً أن أشكر السيد أديدجي إيبو على مدخلته، كما استمعنا بإمعان للإحاطة الوافية التي قدمتها السيدة كارين كنايسل.

إن موقفنا من هذا النزاع يظل جلياً لا يكتنفه غموض. وقد أكدنا عليه مراراً في مختلف جلسات هذا المجلس الموقر، حيث نؤكد أن السلام العادل والدائم المتأصل بعمق في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، والذي يأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الأطراف المعنية هو أمر حيوي لحل هذه الأزمة. وفي مداولاتنا اليوم، أود التأكيد على النقاط التالية:

أولاً، إن الانتشار المتزايد للأسلحة في مناطق النزاع لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. فتدفق مثل هذه الأسلحة سيؤدي حتماً إلى المزيد من الخسائر في الأرواح، وإطالة أمد معاناة السكان المدنيين، ووضع المزيد من العقبات أمام إيجاد حلول دبلوماسية لهذا النزاع.

ثانياً، نجدد دعوتنا العاجلة لجميع الأطراف للتخلي عن خطاب التصعيد ومنح الأولوية لحماية المدنيين والبنى التحتية الحيوية. في هذا الصدد يتعين علينا العمل على التخفيف من وطأة معاناة المتضررين من هذا النزاع. علاوة على ذلك يجب أن تلتزم جميع الأطراف التزاماً صارماً بواجباتها بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، إن تصاعد الاستقطاب لا يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات وإطالة أمد هذه الأزمة. لذا فمن الأهمية بمكان مضاعفة الجهود الدبلوماسية الدولية لتحقيق سلام مستدام.

رابعاً، يدعو بلدي كافة الأطراف إلى خفض التصعيد ونبذ المواجهة وتهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار ومفاوضات شاملة وبناءة وفقا لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

وفي الختام، تؤكد الجزائر التزامها الكامل بدعم أي مبادرات تهدف إلى صون السلم والأمن الدوليين، سواء في المنطقة أو على الصعيد الدولي، والتوصل إلى تسوية سلمية طبقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

قبل أيام قليلة، دعت روسيا الدول الأعضاء إلى مناقشة التعاون المتعدد الأطراف بهدف إقامة نظام عالمي أكثر إنصافا واستدامة (انظر S/PV.9686). فوجئ الكثيرون بتلك المبادرة، في وقت تقوض فيه روسيا أسس نظامنا متعدد الأطراف من خلال شن عدوان واسع النطاق على دولة ذات سيادة، في انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. واتباعاً للأسلوب نفسه، تعقد روسيا اليوم جلسة – السابعة عشرة – لتحميل المسؤولية لشحنات الأسلحة إلى أوكرانيا عن حرب أججتها روسيا بمفردها منذ عامين ونصف العام تقريباً، شنّت روسيا حرباً عدوانية غير قانونية وغير مبررة على أوكرانيا، على الرغم من أن تلك الدولة لم تهددها بأي شكل من الأشكال. منذ ذلك الحين، اختارت روسيا مواصلة الحرب، على الرغم من القرارات التي اعتمدتها أغلبية كبيرة في الجمعية العامة والتي تدينها بشكل قاطع.

ولمواصلة هذا العدوان، فإن روسيا مستعدة لتقويض الهيكل الدولي لحظر الانتشار، الذي يعتبر من العناصر الضامنة لأمننا الجماعي. في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، تتلقى روسيا شحنات من الأسلحة والذخيرة من كوريا الشمالية، بما في ذلك استخدام القذائف التسيارية الكورية الشمالية ضد أوكرانيا. إنها تعزز التعاون العسكري مع بيونغ يانغ الذي قد يسمح للنظام الكوري الشمالي النهوض ببرامجه غير المشروعة، على حساب الاستخفاف غير المسؤول بالتهديد النووي.

كما تلقت روسيا طائرات مسيرة مسلحة من إيران، في انتهاك للقرار 2231 (2015). وتكرر فرنسا مرة أخرى الإعراب عن قلقها البالغ إزاء التقارير التي تفيد باحتمال نقل قذائف تسيارية إيرانية إلى روسيا. وإذا تأكد ذلك، فسنرد عليه بأسلوب حازم ومنسق، يشمل اتخاذ إجراءات أخرى بعيدة المدى. كما نحث جميع الدول على الامتناع عن تزويد روسيا بمواد مزدوجة الاستخدام ومكونات يمكن أن تدعم حربها العدوانية.

ولتقويض تماسك الشعب الأوكراني، تضرب روسيا عمداً السكان المدنيين والبنية التحتية في أوكرانيا في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. أحد أحدث الأمثلة على ذلك هو الوابل من الضربات الهمجية التي أصابت مستشفى أوخماتديت للأطفال في 8 تموز/يوليه.

وفي مواجهة هذا العدوان، يحق لأوكرانيا أن تدافع عن نفسها، وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وقد اختارت فرنسا، إلى جانب العديد من الشركاء، منح أوكرانيا الوسائل اللازمة لممارسة ذلك الحق. ولذلك قررنا منح دعم عسكري ونقل المعدات إلى أوكرانيا. ولكي تدافع أوكرانيا عن نفسها يجب أن تتمكن من تحييد الأهداف العسكرية على الأراضي الروسية التي تستخدم مباشرة في العمليات التي تستهدفها. وستواصل فرنسا تزويد أوكرانيا بالدعم الذي تحتاج إليه للدفاع المشروع عن نفسها، طالما تقتضي الحاجة ذلك.

إن روسيا، وروسيا وحدها، هي التي اختارت إطالة أمد هذه الحرب. ويمكنها أن تنهيها اليوم بمجرد سحب قواتها من الأراضي الأوكرانية، كما طلبت محكمة العدل الدولية في 6 آذار/مارس 2022. من خلال تمكين أوكرانيا من الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها، يهدف دعمنا العسكري إلى تهيئة الظروف الملائمة للمفاوضات التي ستمهد الطريق لإحلال سلام عادل ودائم. إن ذلك السلام لا يمكن أن ينجم عن عدوان مسلح أو مساع لتغيير الحدود بالقوة.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أديدجي إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على إحاطته. ونقدر مساهمة السيدة كارين كنايسل.

نحيط علماً بوجهات النظر المختلفة المقدمة بشأن إمدادات الأسلحة فيما يخص النزاع في أوكرانيا، بما في ذلك تلك التي تشير إلى

أن الإمداد المستمر بالأسلحة من شأنه أن يطيل أمد العنف ويصعد من مستواه في النزاع، وقد يؤدي ذلك إلى حالة من الاستنزاف.

وعلى الرغم من تزايد أعداد القتلى والجرحى والنازحين من المدنيين، فضلاً عن الدمار الهائل الذي لحق بالبنى التحتية المدنية، لا تدل المكاسب التي حققها طرفا النزاع على النصر الكامل. ويبدو أن الحالة وصلت إلى طريق مسدود وينبغي السعي إلى الحوار السياسي والتسوية إذا ظلت الأهداف العسكرية غير محققة.

وتؤكد الأعداد المفزعة للضحايا المدنيين والأزمة الإنسانية في أوكرانيا منذ بداية النزاع وحتى الآن الضرورة الملحة لأن تعطي جميع أطراف النزاع الأولوية لحماية المدنيين وأن تمتنع عن زيادة التصعيد وعن السعي وراء خيار كسب الحرب في ساحة المعركة. وينبغي أن يكون الحوار والدبلوماسية الأداتين الأساسيتين المستخدمتين لتهدئة التوترات وتمهيد الطريق أمام حل سلمي للنزاع. ويجب أن يظل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، ثابتاً في التزامه بدعم السعي إلى تحقيق سلام عادل ومستدام في أوكرانيا.

وتؤكد سيراليون من جديد التزامها بالتمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع التشديد على أهمية احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والحث على تسوية المنازعات بالطرق السلمية. ونعيد أيضا تأكيد موقفنا المبدئي المتمثل في ضرورة أن تتم جميع عمليات نقل الأسلحة في حالات النزاع ضمن الإطار القانوني الدولي المنطبق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تشمل تقييمات المخاطر قبل عمليات النقل والتحقق من المستخدم النهائي لمنع تحويل وجهة الأسلحة والذخائر.

في الختام، تدعو سيراليون إلى وقف فوري للأعمال العدائية واحترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وبذل جهود دبلوماسية حقيقية للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

تشاطر إكوادور نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد أديدجي إيبو، القلق الذي أعرب عنه، ولا سيما فيما يتعلق بالمخاطر التي يشكلها تدفق الأسلحة والذخائر ونؤيد توصياته بشأن التدابير اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر.

يتطرق ميثاق الأمم المتحدة إلى الدفاع عن النفس الذي يجب أن يتم وفقا للميثاق. ويجب أن يتماشى نقل الأسلحة والذخيرة مع الإطار القانوني الدولي المنطبق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويجب أن تجري جميع الدول الأعضاء تقييمات شاملة للمخاطر لمنع تحويل وجهة الأسلحة والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها. ومن الضروري زيادة معايير وسم الأسلحة والذخائر وتسجيلها وتتبعها لمنع ظهورها من جديد في مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية، واستخدام جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهابيين لها في أغراض خبيثة.

للأسف، بعد مرور 29 شهراً – أي 883 يوماً – على بداية النزاع في أوكرانيا، لا تزال الرغبة الحقيقية في الحوار وفي بذل جهود هادفة لوضع حد للمواجهات العسكرية غائبة. وتتصاعد الأعمال العدائية، بدلا من أن تهدأ، تاركة المدنيين يتحملون العبء الأكبر للنزاع.

وأعيد تأكيد الضرورة الملحة لإنهاء الهجمات على السكان والهياكل الأساسية المدنية وأشدد على مسؤولية الطرفين عن الاحترام الكامل لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وبالمثل، تؤكد إكوادور من جديد ضرورة حماية جميع المرافق النووية في أوكرانيا، بما في ذلك محطة زابوريجيا لتوليد الطاقة، من خلال الامتثال للركائز السبع للأمان النووي والمبادئ الأساسية الخمسة التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يثير تزايد الخطاب النووي وتصعيد الأعمال العدائية قلقاً عالمياً. ولا يؤدي مسار التصعيد إلا إلى مزيد من الدمار ويقضي على أساس أي عملية سلام قابلة للاستمرار. ولذلك، أكرر دعوة وفد بلدي إلى إنهاء العنف والاحتلال غير الشرعي والعودة إلى الحوار والدبلوماسية، مما سيسمح بالعودة إلى السلام في إطار احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

انقضى ما يقرب من عامين ونصف العام منذ اندلاع النزاع. وتستمر الحالة في التدهور دون أن تلوح في الأفق أي بوادر تحسن ويتحمل المدنيون الأبرياء وطأة الأعمال العدائية. ويستمر ذلك على الرغم من دعوات المجتمع الدولي المتكررة لوقف الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية.

والاتجاه المتزايد في عمليات نقل الأسلحة دليل آخر على المسار التصاعدي للنزاع. ولا يؤدي إعطاء الأولوية للنهج العسكرية، على حساب الحلول التفاوضية والسلمية، إلا إلى مزيد من الموت والدمار والفوضى.

إننا نقرّ بالحق السيادي لكل بلد في الدفاع عن النفس واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك من خلال إمدادات الأسلحة. ومع ذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه إذا لم يعالج طرفا النزاع وحلفاؤهما مسألة نقل الأسلحة بعناية، فقد تكون لها عواقب وخيمة على بلدان المنطقة والعالم بأسره على السواء. ويثبت التاريخ أنه قد يترتب على توفر الأسلحة وانتشارها وإمداداتها الضخمة تفاقم النزاعات وانعدام الأمن وتحويل مسار الموارد في نهاية المطاف من المجالات الإنمائية البالغة الأهمية إلى إدامة الحروب.

ومن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير لتخفيف الآثار نظرا إلى هذا السياق المعقد والهش. وعليه، نشدد على أهمية عمليات النقل المسؤول للأسلحة ضمن الإطار القانوني الدولي القائم. ويشكل النقل المسؤول للأسلحة أداة لا غنى عنها لتعزيز الشفافية والحد من عدم اليقين وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. ويُحتمل أن يساهم في إنشاء قنوات اتصال قد تساعد في بناء الثقة والاطمئنان اللذين تشتد الحاجة إليهما بين الطرفين. غير أنه ولكفالة الفعالية، لا ينبغي النظر إلى جميع تدابير تخفيف الآثار بمعزل عن غيرها، بما فيها تلك المتعلقة بتحديد الأسلحة. ويجب اتخاذها استكمالا للتدابير الضرورية الأخرى، بما في ذلك التدابير السياسية الرامية إلى إيجاد حل مقبول.

وفي هذا السياق، ما فتئت موزامبيق تدعو إلى إيجاد حل سياسي وتفاوضي باعتباره السبيل الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء النزاع وتحقيق السلام المستدام. ونكرر دعوتنا طرفي النزاع إلى وقف الأعمال العدائية فوراً واستئناف المفاوضات المباشرة من دون أي شروط مسبقة والانخراط بفاعلية في حوار بنّاء وهادف.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للسيد إيبو على الإحاطة التي قدمها وأحيط علماً أيضاً بملاحظات السيدة كنايسل.

في البداية، يؤكد وفد بلدي مجدداً موقفه الثابت من أن أوكرانيا تدافع عن شعبها وأراضيها في إطار ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، بمساعدة المجتمع الدولي. ولهذا السبب، نرى أن جلسة اليوم، بشأن مسألة نقل الأسلحة إلى أوكرانيا، لا صلة لها بالموضوع.

وبدلاً من ذلك، ينبغي للمجلس أن يتناول بشكل معمق مسألة مشتريات روسيا غير المشروعة من الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتجاه المقلق لتعزيز التعاون العسكري بين بيونغ يانغ وموسكو، وهو ما يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن المتعددة التي اتخذها المجلس بالإجماع. وبات هذا الأمر ضروريا بقدر أكبر بعد أن استخدمت روسيا حق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) الذي كان يعمل بصفته آلية رصد حاسمة لانتهاكات الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو التهرب منها.

وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة من المجتمع الدولي، يسعى البلدان الآن إلى تعميق التعاون العسكري بينهما بعد زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى بيونغ يانغ، كما يتضح من معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما والاجتماع الأخير في بيونغ يانغ بين نائب وزير الدفاع الروسي والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون. وبالإضافة إلى انتهاك قرارات مجلس الأمن المتعددة، فإن هذا التعاون العسكري يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين ويقوض نظام عدم الانتشار العالمي.

ومن المؤسف حقا أنه في الوقت الذي تعمل فيه جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الآن في جنيف على تعزيز نظام عدم الانتشار ودعمه، يكثف العضو الدائم في المجلس الذي يمتلك أكبر عدد من الأسلحة النووية تعاونه العسكري الخطير مع أخطر ناشر للأسلحة النووية في العالم.

منذ غزو أوكرانيا، قوضت روسيا القوانين الدولية والأعراف العالمية على مستويات عدة. وقد شهدنا المعاناة الإنسانية التي لا توصف التي تسببت فيها هذه الحرب في أوكرانيا وخارجها. ونحث روسيا مرة أخرى على إنهاء الحرب بسحب قواتها من أراضي أوكرانيا، كما أكدت قرارات الجمعية العامة المتعددة، مدعومة بتأييد واضح من غالبية أعضاء الأمم المتحدة.

ونعتقد أن مؤتمر القمة الأول المعني بالسلام في أوكرانيا، الذي عُقد في سويسرا الشهر الماضي، قد أرسى أسساً مهمة لتحقيق السلام الدائم في أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، ندعم جميع الجهود الدبلوماسية الرامية لإنهاء الحرب ما دامت تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

من جانبنا، فإن جمهورية كوريا ستواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا وشعبها في مساعيهما لتحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا، كما أكد رئيسنا خلال مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وقت سابق من هذا الشهر.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بشكر السيد إيبو على إحاطته. ومن المؤسف للغاية أن يواصل الاتحاد الروسي محاولته تبرير انتهاكاته الصارخة للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بطلب عقد جلسة أخرى بشأن توريد الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا.

ولنكن واضحين: ليست الأسلحة الغربية السبب في هذه الحرب العبثية ولا سبب إطالة أمدها. وعدوان روسيا المتواصل على جارتها هو السبب الوحيد لهذا النزاع. وإذا انسحبت روسيا من أوكرانيا اليوم، فإن الحرب ستنتهي اليوم. وإلى أن يأتي ذلك اليوم، لا بديل أمام أوكرانيا سوى ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها.

لقد جلبت روسيا المعاناة والموت والدمار، وليس السلام، في المناطق التي احتلتها مؤقتا. والسماح لروسيا بالاستمرار في هذه الأعمال يعني مكافأة عمل عدواني مكشوف يُرتكب يومياً، في انتهاك كامل لميثاق الأمم المتحدة.

فعلى مدى شهور، تعرضت شبكة الكهرباء في أوكرانيا لهجمات روسية متكررة بالصواريخ والطائرات المسيرة دمرت حوالي نصف طاقة التوليد في البلد، مما أدى إلى تعطيل محطات توليد الكهرباء وتسبب في انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد.

وتثير الهجمات المستمرة والمكثفة التي تؤثر على المدنيين والبنى التحتية المدنية بالغ القلق. وشكّل قصف كييف ومراكز حضرية أخرى في 8 تموز/يوليه أحد أسوأ أيام العنف ضد المدنيين منذ شهور حيث تسبب في تدمير اثنتين من أكبر المستشفيات التخصصية للأطفال والنساء في البلد. وعلاوة على ذلك، دمرت الهجمات التي وقعت الأسبوع الماضي في منطقة دونيتسك ومدينة ميكولاييف منازل وهياكل من البنية التحتية المدنية الحيوية، مما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين.

ونشدد مرة أخرى على أن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية تتعارض مع القانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف فوراً. ويجب أن تكون هناك مساءلة كاملة عن جميع الجرائم التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، نؤيد أيضاً العمل الجاري للمحكمة الجنائية الدولية وسجلّ الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا.

في الوقت نفسه، تستمر الحالة الإنسانية في التدهور، مما تسبب في أكبر موجة نزوح في منطقتي خاركيف ودونيتسك. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج أكثر من 14,6 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية.

كما تشعر مالطة بالقلق إزاء التقارير الأخيرة المتعلقة باستخدام الذخائر العنقودية والتلوث الواسع النطاق بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات. لقد فقد حوالي 297 شخصاً، من بينهم 15 طفلاً،

حياتهم بسبب انفجارات الألغام وغيرها من أخطار المتفجرات. وتتطلب حماية الشعب الأوكراني وضمان تعافيه من الدمار الذي سببته الحرب الروسية إزالة الألغام دون تأخير.

يساورنا أيضا قلق بالغ إزاء الأدلة المتزايدة على شراء روسيا واستخدامها صواريخ من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد أوكرانيا. وهذا انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ونظام الجزاءات.

وترحب مالطة باتخاذ الجمعية العامة القرار 78/316، فيما يتعلق بالتهديدات التي تتعرض لها محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. فهو بمثابة رسالة قوية لضمان الأمان والأمن النوويين وسلامة أراضي أوكرانيا.

في الختام، تؤكد مالطة مجدداً أن الطريق الوحيد لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم هو أن تسحب روسيا جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً بشكل فوري وكامل وغير مشروط.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): بصفتي رئيس مجلس الأمن، أجد لزاماً عليَّ أن أشكر ممثل مالطة على بيانه.

السيد وودفيلد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته.

في 24 شباط/فبراير 2022، كان العديد منا جالسين في المجلس عندما علمنا بالنبأ الرهيب ومفاده أن روسيا شنت غزواً غير قانوني وغير مبرر لأوكرانيا.

وفي ذلك اليوم، وفي كل يوم من الأيام الـ 882 التي انقضت منذ ذلك الحين، مارست أوكرانيا بشجاعة حقها في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن أوكرانيا تدافع عن أرضها ذات السيادة وترفض الرؤية الروسية لعالم تستطيع فيه الدول تغيير الحدود بالقوة. وهي تدافع عن المبادئ التي تكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وتلتزم المملكة المتحدة التزاماً راسخاً بدعم أوكرانيا.

أود أن أستخدم ملاحظاتي اليوم لطرح ثلاث نقاط.

أولاً، يجب ألا نغفل أبدًا عن التكلفة البشرية الرهيبة للحرب في أوكرانيا – الحرب التي اختارها بوتين. فقبل بضعة أسابيع فقط، اجتمعنا (انظر S/PV.9682) بعد أن حوّل صاروخ روسي مستشفى للأطفال في كييف إلى أنقاض. وكان ذلك أحدث مثال على الهجمات المروعة التي تستهدف المدن الأوكرانية والبنية التحتية المدنية والتي أسفرت عن مقتل أو إصابة أكثر من 000 34 شخص وفقاً لحصيلة مؤكدة، فضلاً عن أن هناك أكثر من 14,6 مليون أوكراني بحاجة إلى مساعدات إنسانية منذ بدء الغزو. ويعاني الشعب الروسي أيضاً من العواقب الوخيمة للغزو. فقد قُتل أو جُرح ما يقرب من 000 70 جندي روسي خلال الأيام الستين الماضية وحدها، ليضاف ذلك العدد إلى أكثر من نصف مليون جندي روسي قُتلوا أو جُرحوا منذ بداية الغزو.

ثانياً، تتزايد حاجة روسيا الماسة لشراء الأسلحة لمواصلة هجماتها على أوكرانيا. وتلقت روسيا مئات الطائرات المسيرة من إيران وكميات كبيرة من الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإنه لأمر سخيف، ولكنه بصراحة لم يعد مستغرباً، أن تنتقد روسيا الدعم الغربي المشروع لأوكرانيا في دفاعها عن نفسها في الوقت الذي تشتري فيه الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن التي أيدتها. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف الثالثة بالتوقف الفوري عن تقديم الدعم المادي للحرب العدوانية الروسية.

ثالثاً، ستواصل المملكة المتحدة، مع حلفائنا وشركائنا، دعم أوكرانيا طالما تطلب الأمر ذلك. في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر، وقّعت المملكة المتحدة، إلى جانب 22 بلداً والاتحاد الأوروبي، على معاهدة أوكرانيا، التي أعلنت التزامنا الدائم بدعم دفاع أوكرانيا عن نفسها وردع أي عدوان في المستقبل. وعزمنا لن يلين. لقد التزمت المملكة المتحدة بالحفاظ على المستويات الحالية من الدعم العسكري إلى أوكرانيا طالما تطلب الأمر ذلك. وسنواصل دعم نضال أوكرانيا ضد العدوان الروسي حتى يتحقق سلام عادل ودائم بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. إن الأمر متروك لأوكرانيا لتحديد موقفها من أي مفاوضات، تماماً كما أن الأمر متروك لها لتحديد مستقبلها الديمقراطي. إن أوكرانيا بلد ذو

سيادة يتخذ قرارات سيادية بشأن الدفاع عن أراضيه ذات السيادة. وكلما عجلت روسيا باستيعاب ذلك، كان ذلك أفضل.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد أديدجي إيبو، ومقدمة الإحاطة الأخرى على إحاطتيهما.

كما يذكر الأعضاء، في 9 تموز/يوليه، طلبت فرنسا وإكوادور عقد جلسة لمجلس الأمن (انظر S/PV.9682) في أعقاب الهجوم الروسي على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك على مستشفى للأطفال في أوكرانيا. إننا ندين مرة أخرى تلك الهجمات الشنيعة بأشد العبارات. كل شهر، تواصل روسيا ممارستها الجائرة المتمثلة في طلب عقد جلسات بشأن أوكرانيا كلما فعلت ذلك دول أعضاء أخرى لمجرد مطابقة أعداد الجلسات. وبذلك تهدر روسيا قدراً كبيراً من وقت المجلس الثمين وموارده النفيسة. وجلسة اليوم ليست استثناءً.

عندما يتعلق الأمر بأوكرانيا، لطالما كانت نية روسيا في المجلس متسقة وواضحة: إنها تحاول أن تضع نفسها، وهي المنتهكة لميثاق الأمم المتحدة، وضحاياها على نفس المستوى الأخلاقي، وتحاول عبثا تبرير أفعالها. منذ ما يزيد على عامين، دأبت روسيا على ممارسة الخداع وتسعى إلى استغلال مجلس الأمن كمنصة للمعلومات المضللة. من غير المقبول إطلاقاً مقارنة أفعال روسيا بدفاع أوكرانيا المشروع ضد العدوان والدعم الدولي القانوني والمبرر تماماً الذي تتلقاه.

في بداية العدوان في شباط/فبراير 2022، أعلنت أغلبية ساحقة من أعضاء الجمعية العامة من كان ينتهك ميثاق الأمم المتحد بشن هجوم على دولة مجاورة ذات سيادة. هذه الحقيقة لم ولن تتغير. إن حقيقة شراء روسيا لقذائف تسيارية من كوريا الشمالية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، واستخدامها في أوكرانيا، لم ولن تتغير. وحقيقة استخدام روسيا لحق النقض لإنهاء ولاية فريق الخبراء الذي كان يراقب تنفيذ قرارات مجلس الأمن لم ولن تتغير.

ولا يرغب أحد في تصاعد حدة الأضرار. الطريق نحو السلام بسيط: انسحاب فوري وغير مشروط للقوات الروسية من أوكرانيا. وبما أن هذه حرب عدوانية غير مبررة بدأتها روسيا، فإنها ستنتهي إذا قررت روسيا وضع حد لها.

تحيي أوكرانيا الشهر المقبل ذكرى يوم استقلالها. وبصفتها صديقة وشريكة لدولة أوكرانيا المستقلة، تؤكد اليابان من جديد موقفها القوي والقاطع في دعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. إن استمرار اليابان في دعم أوكرانيا وشعبها من أجل تحقيق سلام عادل ودائم لم ولن يتغير.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد إيبو والسيدة كنايسل على إحاطتيهما.

في خضم الأزمة التي طال أمدها في أوكرانيا، المدنيون يعانون أكثر من غيرهم. إن استمرار تدفق الأسلحة والذخائر إلى ساحة المعركة لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة وتعميق القسوة والخطر وعدم القدرة على التنبؤ بما قد تجلبه الحرب، مما يسفر عن سقوط المزيد من الضحايا الأبرياء ويبدد الأمل في نهاية سلمية للقتال ويتسبب في تأثير سلبي عميق وواسع النطاق على السلام والاستقرار الإقليميين. لذلك من مصلحة جميع الأطراف السعي إلى تسوية سياسية عن طريق وضع حد للقتال في وقت مبكر.

وينبغي التركيز في الوقت الحاضر على مراعاة المبادئ الثلاثة المتمثلة في عدم توسيع رقعة المعركة، وعدم تصعيد القتال، وعدم تأجيج النيران من قبل أي طرف، وذلك من أجل تعزيز تهدئة الحالة في أقرب وقت ممكن. وأبدى طرفا النزاع مؤخرا، بدرجات متفاوتة، استعدادهما للتفاوض. ونأمل في استمرارهما في إبداء الإرادة السياسية، والتقارب لا التباعد، وبدء محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي تهيئة الظروف وتقديم المساعدة في ذلك الصدد والتعاون من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة.

لقد حدثت الأزمة الأوكرانية في ظل ملابسات تاريخية ووقائع عملية. إنها في جوهرها اندلاع لنزاعات أمنية في أوروبا. ولم يكن للصين أي دور في اندلاع الأزمة، كما أنها ليست طرفاً في النزاع. ولم تقدم الصين أسلحة فتاكة لأي طرف من أطراف النزاع، ولم ولن تفعل

أي شيء للاستفادة منه. وما برح موقف الصين من مسألة أوكرانيا ثابتاً وواضحاً. إن موقفها يتمثل في الحث على السلام وتعزيزه من خلال تسوية سياسية. يزور وزير الخارجية الأوكراني السيد كوليبا الصين حالياً. وقد أجرى وزير الخارجية وانغ يي محادثات معه، حيث أجرى الجانبان تبادلاً معمقاً لوجهات النظر بشأن الأزمة الأوكرانية. ونشير إلى أن وزير الخارجية كوليبا قال إن أوكرانيا تقدر رؤى الصين ودرست بعناية التفاهم المكون من ست نقاط الذي اقترحته الصين والبرازيل بشأن التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية، وإن أوكرانيا راغبة ومستعدة للمشاركة في حوار ومفاوضات مع روسيا. وستواصل الصين التمسك بموقف موضوعي ومحايد، واختيار جانب الحوار والسلام، ودعم المجتمع الدولي في صياغة المزيد من التوافق والعمل بلا كلل وبشكل بنّاء لتعزيز تسوية سياسية مبكرة للأزمة.

لقد لجأ ممثل الولايات المتحدة في البيان الذي ألقاه قبل قليل إلى أساليب الافتراء على الصين والتشهير بها سعيا لاختلاق روايات كاذبة وتضليل المجتمع الدولي وتحويل اللوم على الصين في مسألة أوكرانيا، وهو ما ترفضه الصين رفضاً قاطعاً. وأود التأكيد مجدداً على أن الصين لم تخلق الأزمة الأوكرانية، ناهيكم عن كونها طرفاً فيها. ورغم ذلك لم نقف مكتوفي الأيدي. بل على العكس من ذلك، فقد أصرت دائماً على تعزيز السلام والتفاوض وعلى الضغط باتجاه التوصل إلى حل سياسي، وهو ما يمكن للمجتمع الدولي أن يشهد عليه. ولا يسع الولايات المتحدة إنكار ذلك بمجرد الركون إلى الافتراء وبعض الأكاذيب. إن الصين لم تعمد قط إلى صب الزيت على النار أو استغلال الحالة، كما لم تزود أياً من أطراف النزاع بأسلحة قاتلة. تفرض الصين دوماً رقابة مشددة على تصدير المواد العسكرية والمدنية المزدوجة الاستخدام. ومن المنطقي أن تتعاون الشركات الصينية اقتصادياً وتجارياً بشكل طبيعي مع بلدان أخرى، منها روسيا وأوكرانيا، وفق ضوابط منظمة التجارة العالمية وأعراف السوق.

رفعت الجلسة الساعة 11/30.